

الدخل القومي مختلا بدرجة كبيرة ، حتى انه ادى في حالة زائير الى التأثير سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي في الفترة الاخيرة .

ان معظم حكومات القارة - وخاصة تلك التي لا تسير على خطة اقتصادية شاملة - تعطي اولوية كبيرة للقطاع الحديث من الاقتصاد ، وهو قطاع ينحصر في المناطق الحضرية . اكثر بكثير مما تعطي للقطاع الزراعي الذي يضم ٨٠ في المائة من السكان ، والذي يأتي منه النصيب الأكبر من رأس المال المحلي . وهذه السياسة لا تحرم القطاع الزراعي من الاستثمارات المطلوبة لتطوير انتاج وتسريع نمو رأس المال المحلي فحسب ، بل انها - ايضا - تشجع التدفق البشري من المناطق الريفية الى المدن . وقد أصبحت الهوة الفاصلة بين مستوى حياة المناطق الريفية والمناطق الحضرية في دول افريقيا واسعة « الى حد مؤلم » حسب تعبير مراسل غربي تخصص في الشؤون الافريقية هو البريطاني نسي كولين ليغوم (الاويزرغر) - الذي لاحظ ان الرئيس جوليوس نيريري رئيس جمهورية تانزانيا هو الزعيم الافريقي الوحيد الذي مضى الى ابعد الاشواط في محاولة الحفاظ على سلم اولويات اقتصادية ملائم يثور على سلم الاولويات التقليدي . وقد ترك اثرا عميقا لدى الشباب الافريقي في معظم بلدان القارة .

والتفاوت الكبير في توزيع الثروة ليس قاصرا على ذلك القائم بين القطاع الريفي والقطاع الحضري ، وانما هو يمتد الى داخل كل من القطاعين ، وبصورة خطيرة اثارته وتثير صراعات طبقية حادة في معظم بلدان القارة وان كانت هذه الصراعات تتخذ في بعض الاحيان مظاهر غير طبقية على السطح . (ومثال احداث زائير الاخيرة - كمسألة سنرى - هو نموذج واضح لانعكاسات التناقضات الطبقية الحادة داخل المجتمع) .

ثالثا - انفتحت الاقليمي الحاد للقارة . فان افريقيا هي اكثر قارات العالم معاناة من عملية « البلقنة » ، التي تلعب فيها العوامل القبلية والدينية والعنصرية والتاريخية ادوارا متداخلة ومتفاوتة .

ان سكان قارة افريقيا البالغ مجموعهم حوالي ٣٥٠ مليون نسمة موزعون بين ٥٤ بلدا (تشمل البلدان المستقلة والناطقة) . ولكن يلاحظ ان اكثر من ثلث هؤلاء السكان يتركز في ثلاث دول كبيرة هي نيجيريا ومصر واثيوبيا . وثلث اخر يتركز في ثماني دول تالية في الحجم لهذه الدول الثلاث (هي زائير ، جنوب افريقيا ، السودان ، الجزائر ، المغرب ، تانزانيا ، كينيا ، وغانا) . اما باقي سكان القارة - حوالي ١٠٠ مليون نسمة - فانهم موزعون بين ٣٩ بلدا . وبين هذه البلدان فان ١٤ فقط تضم عددا من السكان يتراوح بين ٣ ملايين و ٦ ملايين نسمة . اما باقي بلدان القارة - ٢٥ بلدا - فان كلا منها لا يتجاوز عدد سكانه المليون نسمة .

الحقيقة الاساسية التي تكشفها هذه الارقام هي تصور البنية السياسية لمعظم دول القارة عن المستوى الضروري لتطوير نظام اقتصادي كفوء وتطوير نظام امني فعال . ويزيد من تفاقم هذا الواقع ان معظم سكان القارة منتشرون على مساحات تربو على مساحات عدة دول صناعية مجتمعة . وفي مثل هذا الوضع يسود الفقر ، ويسود عدم الاستقرار ، وبالتالي يسود انعدام الامن .

وربما نلاحظ وجود اتجاه - منذ وقت ليس بقصير - نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي . ولكن هذا الاتجاه بدوره ليس خاليا من الصراعات والعداوات القبلية ، فضلا عن خضوعه لاعتبارات الهيمنة الاقتصادية الامبريالية التي لا تتوجه ، بطبيعة الامور ، نحو